

ينبغي أن تتواءل المجهودات العمومية المبذولة خلال السنوات الأخيرة بوتيرة ثابتة مع السياق الاقتصادي الكلي والمالي الدولي، الذي شهد صدمات وتوترات جيوسياسية، وكذا التهديد المتزايد للتغيرات المناخية، التي تؤثر بشكل أكيد على التوازن العام للنظام الاقتصادي واستدامة هذه الوضعية ستؤدي المحالة إلى تذبذب في أسعار المحروقات مع تأثير كبير لأسعار المواد مما يفرض علينا انتهاج مسعاً واقعياً، حذراً وصارماً، التزامات الدولة و المحافظة على توازنات الخزينة على المديين القصير و المتوسط. كذلك، يفضل مواصلة إصلاحات نظام المالية العمومية التي تم الشروع فيها من قبل، من أجل إصلاح الذي جاء به القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية و كذا مواصلة الـ كرسة لتنفيذ مخطط عمل الحكومة في آجال المحددة، والتي تساهم محاوره م الجهد الأساسي في دعم القدرة الشرائية للمواطن و خلق مناصب الشغل وتنمية الاقتصاد الوطني. حيث يتعلق الأمر بتعزيز قدرات تحقيق الأهداف والغايات المسطرة، خاصة فيما يتعلق بترقية الاستثمار و بعث المشاريع الهيكلية الكبرى و مواصلة تنويع النشاط الاقتصادي وزيادة